ومواصلة توسعها الصهيوني في فلسطين . وكانت ابرز نقاط هذه الرحلة : رفض اسرائيل السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى بيوتهم ، الهجوم على غزة في شباط (فبراير) عام ١٩٥٥ ، الهجوم على مصر عام ١٩٥٦ ، طرد المزارعين السوريين من حقولهم على طول الحدود السورية ، قيام اسرائيل بتحويل المياه من الاردن لري النقب على الرغم من ان الامم المتحدة وجدت ان هذا التحويل سيلحق ضررا بالغا بالعرب الذين كانوا يعتمدون على الاردن ، وغزو بقية فلسطين واحتلالها عسكريا بدءا من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ . وللحصول على تفاصيل هذه الاعمال والبراهين علما انها لا تتناسب قطعيا مع أية استفزازات قد تكون صدرت عن الجانب الاخر ، نحيل القارىء على مصادر اخرى(٦).

لنتحول الان الى السؤال : لماذا دعمت المانيا الغربية دولة اسرائيل على النحو الذي حصل . في المقدمة لمعاهدة التعويضات ، قال الفريقان : اذا اخذنا بعين الاعتبار أن : جرائم لا توصف ارتكبت ضد الشعب اليهودي خلال الحكم الاشتراكي الوطني ، **وان** : حكومة المانيا الاتحادية اعربت عن نيتها في السابع والعشرين من ايلول (سبتمبر) عام ١٩٥١ تقديم تعويضات على هذه الافعال في حدود قدرتها ، **وان** : دولة اسرائيل قد قامت بالعبء الثقيل لتوطين الكثير من اللاجئين اليهود العديمي الجذور والمعوزين من المانيا والاراضي التي كانت في السابق تحت الحكم الالماني ، وكان لها بالتالي الحق في ان تطالب الجمهورية الاتحادية بتعويض دولي شامل عن أكلاف الاستيطان المعترف بها ...

ومهمتنا هنا هي التحقق مما كان يكمن تحت هذه « الاعتبارات » . فهل وعي واجب اخلاقي قوي هو الذي حرك حكومة المانيا الغربية ؟ أم هل كانت منافع اقتصادية او سياسية معينة هي الدافع الى قرارها ؟

لقد صرح اديناور في مناسبات عدة ان قرار دفع التعويضات لاسرائيل قد اوحت به الرغبة في تنفيذ التزام معنوي . مثال ذلك انه قال ، مستذكرا التهديد بمقاطعة المانيا الغربية الذي وجهته الدول العربية في ما يتعلق بمعاهدة التعويضات : « لقد كانت المعاهدة شيئا مختلفا عن المعاهدات العادية بين الدول . فقد ارتكزت على التزام معنوي اجباري . وكانت الجمهورية الاتحادية مصممة على التعويض عما فعله هتلر لليهود بقدر الامكان . وكان أمرا مخزيا لو أننا ترددنا في اتخاذ هذا القرار لا لشيء الا لاننا هددنا بأضرار اقتصادية . ثمة امور اعظم في الحياة من جني المال »(٧).

قد يكون من الصحيح القول ان زعماء المانيا الغربية كانوا مقتنعين بأنه لدى شعبهم التزام معنوي للتعويض بطريقة مادية عن الضرر الكبير الذي تكبده اليهود في ظل النظام النازي . ومن الواضح ان الامر الذي كان يجب عليها فعله هو تقديم التعويضات للافراد الذين اصيبوا بانهيار في الصحة وخسارة في الممتلكات وهلم جرا . وفي الواقع كانت المقاطعات الالمانية الغربية تدفع التعويضات للافراد منذ عام ١٩٤٩ (وكان قد سبق ان اطلقت البرنامج دول الاحتلال الحليفة) ، وفي اوائل عام ١٩٥٢ اقرت الحكومة الاتحادية قوانين تهدف الى تكملة تشريعات الى المقاطعات(٨). غير أنه ليس واضحا الى الحد نفسه ان مثل هذا الشعور بالالتزام المعنوي سيمتد الى دولة اسرائيل .

لقد عبر عن الفكرة بأن الاشتراكيين الوطنيين قد اساءوا الى « الشعب اليهودي » او الى « اليهود » في الفقرتين اللتين استشهدت بهما من المعاهدة بين المانيا الغربية واسرائيل ومن مذكرات اديناور . وثمة ما يغري المرء بالافتراض بأن حكومة المانيا الغربية كانت تعترف بالالتزام ببناء دولة اسرائيل وتعزيزها كنتيجة منطقية للاساءات التي لحقت « بالشعب اليهودي » ودونما جدل . ولكن لدى قراءة المعاهدة بمزيد من الامعان يصير من الواضح تماما ان تنفيذ شرط اخر كان يعتبر ضروريا لتثبيت الالتزام المعنوي لاسرائيل . فالمقدمة للمعاهدة توضح ان مثل هذه المعونة هي من حق اسرائيل بالنظر الى نفقاتها لتوطين اللاجئين اليهود الذين كان النازيون سبب فرارهم من اوروبا(٩).

هذه الحجة اوضحها رئيس الوفد الذي تفاوض مع اسرائيل ، فرانتز بوهم ، لتسويغ المعاهدة . فقد أكد أن خمسماية الف يهودي لجأوا الى اسرائيل خلال الاعوام ١٩٣٣ الى ١٩٥١ بسبب الاضطهاد النازي . والى ذلك ، بلغت اكلاف